فوق الطاولة

د. سعد بساطة

«أينبغي الاستمرار بالعمل رغم تقدم السن»؟

بدأت مقالي بتساؤل الجواب عليه عويص للغاية؟ ولعله ما من ظاهرة أسوأ من عمالة الأطفال؛ إلا عمل الشيوخ والمسنين وهم في حالة صحية مزرية ؛ وذلك بحثاً عن قوت يومهم! سؤال مفتاحي نبحث معكم عن الإجابة.

ربما كانت الصورة النمطية التقليدية لكبار السن، ولاسيما بمجتمعاتنا، هي أنهم أشخاص يعانون الضعف والوهن ويتقاعدون عن العمل بوصولهم للمرحلة العمرية التي يطلق عليها «خريف العمر». في حين المتقاعد الغربي يتفرغ لممارسة هواياته!

إن التقدم العلمي وتحسن الرعاية الصحية وارتفاع متوسط عمر الفرد على مستوى العالم كلها أمور باتت تعني أن مزيداً من الأشخاص يعملون الآن لسنوات إضافية.

وبعضهم يضطر لمواصلة العمل بعد سن التقاعد لحاجته المادية، في حين يشعر آخرون بأن مخزون عطائهم لم ينفد بعد رغم اشتعال الرأس شيباً.

نأتي للغة الأرقام: وفقاً لتقرير عن الأمم المتحدة فنسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً أو أكثر تزداد بمعدل أسرع من معدل زيادة نسبة السكان الأصغر عمراً. هذه الفئة العمرية تبلغ حالياً نحو ١٠ بالمئة لإجمالي سكان الكوكب، ويتوقع أن تصل ١٦ بالمئة بحلول ٢٠٥٠، وقريباً سيكون واحد من بين كل ستة أشخاص بالعالم قد بلغ / تجاوز سن ٦٠ عاماً، وتتوقع منظمة العمل الدولية أن يرتفع عدد المسنين بالبلدان النامية بنسبة ٣٥٠ بالمئة بحلول نهاية القرن، وستصل النسبة ٧٠ بالمئة بالبلدان المتقدمة.

وكلما ازداد عدد الأشخاص المتقاعدين عن العمل وتباطأ نمو القوة العاملة، تباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي أيضاً وازدادت أعباء الميزانية للدول لارتفاع تكلفة الرعاية الصحية وبرامج معاشات التقاعد.

هل يجب أن نعمل في سنوات متقدمة من العمر؟ هل أصبح ذلك ضرورة اقتصادية للأفراد والدول؟ وما المعوقات التي تقف أمام عمل كبار السن؟ وهل هناك فوائد من العمل في سن «الشيخوخة»؟

المشكلة أن هناك من يضطر لمواصلة العمل، ولاسيما في البلدان الفقيرة والنامية، لعدم حصولهم على معاشات تقاعد على الإطلاق، أو لأنها غير كافية لحياة مقبولة. عادة ما يتحدث الإداريون عن أهمية انضمام أكبر عدد ممكن من الشباب الصغار إلى القوة العاملة، لكن نادراً ما يتحدثون عن إعادة الأشخاص الأكبر سناً إلى تلك القوة والاستفادة منهم.

ولربما السبب الرئيسي هو المعتقد السائد بأن الأكبر سناً لن يحققوا القدر نفسه من الفائدة مقارنة بالشباب لأن إنتاجيتهم تنخفض، ويأخذون الكثير من الإجازات المرضية، ويصبحون عاجزين عن التعامل مع التقنيات الجديدة.

متى يجب أن نتوقف عن العمل؟ من الصعب الإجابة عن هذا السؤال لأن الأمر يتوقف على العديد من العوامل. إذا كان الشخص يتمتع بصحة جيدة، فبإمكانه المتابعة لسنوات لاحقة من العمر، رغم أن هناك جدلاً متواصلاً حول الموضوع!

العمر الطويل يجلب معه العديد من الفرص، ليس للأفراد فحسب، بل أيضاً لمجتمعاتهم التي تستفيد من إسهاماتهم. هذه الفرص قد تشمل أيضاً تلقي المزيد من التعليم أو الانخراط في هوايات جديدة أو ممارسة هوايات نهملها بسبب الانشغال بالعمل ورعاية الأسرة. «هناك كثير من الأدلة التي تشير إلى أن الاشتراك في أنشطة اجتماعية وثقافية وروحية مفيد للصحة، فليس من الضروري أن يكون عملاً مدفوع الأجر، من الممكن أن يكون عملاً تطوعياً لخدمة المجتمع، أو المساعدة في رعاية بعض أفراد الأسرة على سبيل المثال، المساعدة في رعاية الأحفاد لها فوائد إيجابية على الصحة النفسية للأجداد».

إحدى الطرف في السياق نفسه: قد يكون التقاعد راحة للموظف؛ لكنه عذاب لزوجته!

زوجة المتقاعد: ترى زوجها ضعفي المدة؛ مع نصف المدخول!

أذكر عند عملي استشارياً لغرفة صناعة حلب؛ مجموعة خبراء (متقاعدين) يابانيين بمنظمة «جايكا»: شرط عقدهم تأمين سفرهم لبلدان صديقة لليابان؛ مع راتب بالكاد يكفي المعيشة؛ لنشر علومهم ومهاراتهم بالعالم، وهناك برامج أخرى مشابهة في دول أخرى(هولندا مثلاً)؛ فهل مازلنا نسمي: المتقاعد «مت قاعد»!

رئاسة الحكومة تكلف «المالية» بدارسة تشميل الحرفيين واتحاد الجمعيات بحلب بقروض الصناعي

مدير المصرف لـ«الوطن»: العمل على تجاوز المعوقات وخلق الحلول والآليات لتمويل الحرفيين وضمان حقوق المصرف

عبد الهادي شباط

وافقت رئاسة مجلس الوزراء منذ أيام على التوصية المتضمنة تكليف وزارة المالية بتوجيه المصرف الصناعي للتنسيق مع مجلس مدينة حلب والاتحاد العام للحرفيين واتحاد الجمعيات الحرفية بحلب للمتابعة بما يلزم للدراسة المُعدة من المصرف الصناعي حول تشميل الحرفيين في منطقة جبرين بقروض المصرف الصناعي والاستفادة من خدمات ضمان مخاطر القروض.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير عام المصرف الصناعي وجيه بيطار أن تمويل الحرفيين في منطقة جبرين بحلب تم بحثه ودراسته خلال الفترة الماضية مع مختلف الجهات في منطقة جبرين (مجلس مدينة حلب والجمعية الحرفية في جبرين) وحالياً بعد موافقة رئاسة مجلس الوزراء سيتم العمل على تنفيذ الموافقة بتمويل الحرفيين في منطقة جبرين وتجاوز كل المعوقات عبر خلق الحلول وآليات تضمن استفادة الحرفيين في جبرين من التمويل على التوازي لضمان حقوق وأموال المصرف الصناعي وسيتم التواصل والتنسيق مع مؤسسة ضمان مخاطر القروض لتوفير الضمانات وفق آليات عملها وبين أنه في ملف القروض المتعثرة الذي كان من أكثر الملفات الثقيلة خلال السنوات الماضية تم تحقيق إنجازات مهمة فيه، حيث كان يشتمل على ١٠ مليارات ليرة متعثرة على حين تم خلال الفترة الماضية تحريك ومعالجة ملف قرض متعثر تصل قيمته لنحو ٣,٥ مليارات ليرة سورية عبر الوصول لمرحلة من بيع ملكية تفي بتسديد القرض المتعثر كما تم العمل على إغلاق ملف متعثر بقيمة ٢,٧ مليار ليرة ويتم العمل على إغلاق قرض حالياً (قيد العمل على إنجازه) تصل قيمته لنحو ٢ مليار ليرة معتبراً أنه مع إنجاز هذه الملفات والوصول لمرحلة تسديد وتحصيل هذه الديون المتعثرة ستكون تمت معالجة مساحة مهمة في ملف القروض المتعثرة.

وفي مجال الإفراضات أوضح أن الصناعي بدأ يتوسع وهناك الكثير من الصناعيين بدؤوا ينقلون حساباتهم نحو المصرف الصناعي للاستفادة من الخدمات والمزايا التنافسية التي يوفرها الصناعي خاصة أن الصناعي يمتلك خبرة واسعة ومهمة في التعامل مع الصناعيين والتمويل للمشروعات الصناعية وأن هناك تطورات في إجمالي القروض التي يمنحها الصناعي.

حيث تفيد بيانات الصناعي أن المصرف منح قروضاً في العام الماضي (٢٠٢٣) بنحو ٣١,٦ مليار ليرة لقطاعات استثمارية حصراً، صناعية وتجارية وحرفية ومهنية وخدمية وعلمية وسياحية.

كما أكد المدير العام أن السيولة لدى الصناعي متوافرة وتسمح في التوسع في منح التمويلات اللازمة للمشاريع الصناعية وهناك توجه في التوسع في التمويل عبر فروع الصناعي في مختلف المحافظات وخاصة حلب.

سورية تشارك في أعمال لجنة دستور الغذاء

جوهر لـ«الوطن»: قدمنا مقترحاً لتعديل المواصفة الدولية لزيت الزيتون لتتناسب مع مواصفات الزيت السوري

رامز محفوظ

أكدت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر في تصريح لـ«الوطن» أنه خلال المشاركة في أعمال الدورة ٢٨ للجنة دستور الغذاء المعنية بالدهون والزيوت قدم الوفد السوري المشارك رأيه بالمقترحات المقدمة لتعديل مواصفة زيت الزيتون الخاصة بدستور الغذاء وهي الزيوت القابلة للاستهلاك أو الزيوت الاستهلاكية ومن ضمنها زيت الزيتون.

وبينت جوهر بأن المشاركة السورية تضمنت التعليق على المقترحات الأخرى المقدمة من كل الدول المشاركة بأعمال الدورة إضافة إلى تقديم مقترح من الوفد السوري يتضمن تعديل المواصفة الدولية لزيت الزيتون حيث تتناسب هذه المواصفة مع مواصفات الزيت السوري باعتبار أن الزيت السوري لديه خصوصية معينة من حيث المواصفات الكيميائية أو الحسية.

ولفتت إلى أن ما يهمنا اليوم أن يكون أي تعديل للمواصفة الدولية لزيت الزيتون يشمل الزيت السوري حيث يكون مطابقاً للمواصفات الدولية وألا يكون خارج حدود المواصفة الدولية المقترحة.

وأشارت إلى أننا تحفظنا على بعض المقترحات المقدمة من بعض الدول التي رأيناها من وجهة نظر علمية وفنية لا تتناسب مع مواصفات الزيت السوري كما قدمنا اعتراضاً على التقرير الذي صدر عن الاجتماع، لافتة إلى أن التحفظ على بعض النقاط سببه عدم الأخذ بالرأي السوري بعين الاعتبار فيها.

وأوضحت مديرة مكتب الزيتون بأن ما نريده ونسعى له بشكل أساسي أن يكون الزيت السوري مطابقاً للمواصفة الدولية، أما بالنسبة للمقترحات التي شرحنا بأنها ستضع الزيت السوري خارج حدود المواصفة قدمنا اعتراضاً عليها ليصار إلى دراستها مرة أخرى وخلال دستور الغذاء العالمي وذلك ضمن الإجراءات القانونية الخاصة بهذا الدستور من أجل ضمان أن يكون الزيت السوري مطابقاً للمواصفات الجديدة التي سيتم تعديلها ومقبولاً بالمواصفات العالمية من أجل تحقيق العدالة بالتجارة الدولية بالنسبة لزيت الزيتون السوري.

وبينت بأن الوفد السوري المشارك قدم بحدود ١١ مداخلة خلال الاجتماع بين من خلالها أهمية زيت الزيتون السوري ومواصفاته وبعض النقاط التي تكون مختلفة نوعاً ما عما هو وارد في المواصفة الدولية إذ إن هناك إجراءات قانونية يجب اتباعها من قبلنا من أجل الوصول إلى المقترح المناسب لتعديل المواصفة أي بمعنى يجب الدخول ضمن قنوات إجرائية من أجل دراستها ضمن دستور الغذاء.

وكانت قد شاركت وزارة الزراعة ممثلة بمديرة مكتب الزيتون عبير جوهر في أعمال الدورة ٢٨ للجنة دستور الغذاء المعنية بالدهون والزيوت المقامة في العاصمة المالزية كوالالمبور، والذي تمت خلاله مناقشة مقترح تعديل المواصفة الدولية لزيت الزيتون وزيت تفل الزيتون، حيث قدم الوفد السوري ورقة عمل تتضمن مقترح التعديل بما يتناسب مع مواصفات زيت الزيتون السوري، إضافة إلى بعض الملاحظات التقنية على بعض بنود المواصفة الخاصة بزيت الزيتون في دستور الغذاء.

١٢٠ شقة سكنية سيتم تسليمها لمتضرري الزلزال نهاية نيسان القادم

مدير عام مؤسسة الإسكان لـ«الوطن»: ما يشاع حول إلغاء اكتتاب أصحاب البطاقات المغلقة لا أساس له من الصحة

هناء غانم

نفت مدير عام المؤسسة العامة للإسكان راما ظاهر ما يشاع حول قيام المؤسسية بإلغاء الاكتتاب لمن انقطع عن التسديد لمدة ٨ أشهر متصلة، وأكدت أنه لا أساس له من الصحة.

وأوضحت في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة لم تقم بإلغاء أي اكتتاب لأصحاب البطاقات المغلقة لتاريخه، علماً أن قانون المؤسسة العامة للإسكان يلغي الاكتتاب لمن انقطع عن التسديد من دون إنذار أو إخطار.

وأفادت ظاهر بأن المؤسسة لديها إجراءات تقوم حالياً بإجراءها تتعلق بإعادة تدقيق بيانات ومعلومات البطاقات المغلقة للوصول إلى آلية معالجة أو آلية تسوية وفي حال كان القرار النهائي بالإلغاء فعلى المتضرر مراجعة القضاء المختص.

وحول مشروع السكن الشبابي والتأخر في تسليم الشقق للمكتتبين أضافت: بالتأكيد هناك بعض الانحرفات عن البرامج الزمنية في تنفيذ مشروع السكن الشبابي وأرجعت ذلك إلى ظروف الحرب على سورية ثم ما بعد الحرب وهي المرحلة الأصعب بسبب الحصار الاقتصادي إضافة إلى تأخر المكتتبين عن سداد مدفوعاتهم لأن الجزء الأكبر من تمويل المشروعات الإسكانية ومنها مشروع السكن الشبابي هي من دفعات المكتتبين.

وأشارت إلى أن كل هذه العوامل إضافة إلى نقص المحروقات والإسمنت وغيرها من العوامل كانت السبب في تأخر التنفيذ والتسليم حسب البرامج الزمنية، مؤكدة أن المؤسسة تقوم حالياً بإعادة ترتيب البيت الداخلي حيث تتم إعادة تحديد البرامج الزمنية وترتيب الأولويات ليصار إلى إنجاز ما تبقى من النسب القليلة في التنفيذ ليتم تسليم المساكن للمواطنين بشكل كامل.

٧٦٠ شقة لمتضرري الزلزال

وحول تنفيذ مشاريع المتضررين من الزلزال أكدت ظاهر أن المؤسسة تتابع إبرام العقود وتنفيذ أبنية المتضررين من الزلزال للشريحة /ب/ وهي الشريحة التي تشمل المتضررين ممن هدمت أبنيتهم لحظة وقوع الزلزال في منطقة مخالفة أو سكن مخالف ضمن منطقة منظمة، ولفتت إلى أن عدد هذه المساكن التي يتم تشييدها حالياً يبلغ ٧٦٠ شقة سكنية موزعة في محافظة حلب واللاذقية وحماة ونسب التنفيذ تسير وفق البرنامج الزمني المحدد.

وأوضحت أن هناك شققاً سكنية تشاد وفي محافظة حلب في منطقتي المعصرانية والحيدرية حيث تشاد ١٢٠ شقة سكنية على أرض للمؤسسة العامة للإسكان في منطقة المعصرانية سيتم تسليمها إلى المتضررين في نهاية شهر نيسان القادم إضافة إلى ذلك هناك /٥١/ مكتتباً لتاريخه سيتم تسليم أبنيتهم بنهاية الشهر الرابع في حلب أيضاً.

وبخصوص أبنية شارع الثورة في محافظة اللاذقية قالت: سيتم تسليم هذه الشقق في نهاية الشهر السادس من العام الحالي، أما في منطقة جبلة فتسليم المساكن سيكون في نهاية العام الجاري والأهم أن جميع الأبنية التي تشيدها المؤسسة العامة للإسكان للمتضررين من الزلزال هي إكساء كامل.

معظم المتاجرين بالخبز في السوق السوداء من النساء والأطفال لهذا يتساهل القاضي معهم

المخابز لـ«الوطن»: توزيع الخبز بموجب البطاقة ضبط الاستهلاك

الأزعط: الخبز يباع في السوق السوداء في أفران قريبة من وزارة التموين

جلنار العلي

تسابق السوق السوداء الأسعار المدعومة والرسمية بشكل دائم وملحوظ، فكلما صدر قرار برفع سعر مادة معينة، يرتفع سعرها تلقائياً بالسوق السوداء، وهذا ما حدث بالنسبة للخبز فبعد أن تم رفع سعر ربطة الخبز إلى ٤٠٠ ليرة، ارتفع سعرها أمام الأفران إلى ٦٠٠٠ ليرة، بعد أن كانت تباع بـ٣٠٠٠ ليرة، وأصبح سعر الربطتين (١٤ رغيفاً) بـ١٢ ألف ليرة، وهذا ما شكل عبئاً إضافياً أمام الأشخاص غير القادرين على الوقوف على الأفران بسبب ضيق الوقت وانشغالهم بتأمين لقمة عيشهم، سواء كانوا من الأشخاص المدعومين أم من الأشخاص الذين تم رفع الدعم عنهم والذين تم تحديد سعر شراء ربطة الخبز لهم بـ٣٠٠٠ ليرة من الأفران.

معاون مدير مؤسسة السورية للمخابز يوسف مراد، أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن نظام توزيع مادة الخبز بموجب البطاقة الإلكترونية ساهم إلى حد كبير في ضبط إخراجات المخابز عبر نقاط المراقبة، لافتاً إلى أن أي نقص في التخريجات عن الكمية المطلوبة من المخبز يؤدي إلى التغريم بثلاثة أضعاف تكلفة الإنتاج الفعلية، لذا فمن حق أي مواطن يقف على كوة البيع للحصول على مخصصاته من ربطات الخبز حسب البطاقة المخصصة له.

وأشار مراد إلى أن مادة الخبز تعتبر من المواد المدعومة بالدولة ولا يحق لأي شخص التصرف بها أو بيعها تحت أي مسمى، لذا فإن إدارة المؤسسة وفروعها بالمحافظات تبذل جهدها في ضبط هذه المادة الخبز التمويني للشرائح المستبعدة من الدعم عديدة ولا تقتصر على مخابز المؤسسة، إذ يوجد مخابز تموينية خاصة ومعتمدون وجمعيات تعاونية وصالات السورية للتجارة وغير ذلك.

من جانبه، بيّن مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك «فضل عدم ذكر اسمه» أن المشكلة تكمن بأن أغلبية المتاجرين بمادة الخبز التمويني هم من النساء والأطفال، وهذا ما يجعل القاضي يتساهل معهم نظراً للظروف القاسية التي تمر بها سورية والوضع الاقتصادي المتردي بسبب الحصار الغربي.

نائب رئيس جمعية حماية المستهلك ماهر الأزعط، تساءل في تصريحه لـ«الوطن» عن سبب قلة وقوف هؤلاء التجار أمام الأفران الخاصة الموجودة بالأحياء الشعبية، وتكثر أمام الأفران الاحتياطية والآلية نظراً لوجود شريحة كبيرة فاسدة ضمن هذه الأفران تستفيد من ذلك، وهذا ما يجعل التجار يفترشون مسافات تصل إلى كيلومتر كامل أمام هذه الأفران، فكيف يغطي مديرو هذه الأفران تلك المخالفات؟، واضعاً هذه التساؤلات برسم المعنيين، وخاصة أن هذه الظاهرة على مسافة قريبة جداً من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومن المفروض أن تتم مراقبتها بشكل أكبر.

واقترح الأزعط أن تخصص وزارة التجارة الداخلية وفي سياق متصل، وحول نسبة الخبز المباع للشرائح المستثناة من الدعم، أوضح مراد أنه لا يوجد نسبة ثابتة، لكنها تتراوح بين ٥ – ٢٠ بالألف وأحياناً تتجاوز هذه النسبة أو تقل عنها تبعاً لخصوصية كل منطقة أو الفترة الزمنية (مواسم– أعياد– مدارس– عطل..)، مؤكداً أن هذه النسبة تمثل نسبة البيع من المنافذ التابعة لمخابز المؤسسة فقط، فلا يمكن إعطاء نسبة دقيقة على اعتبار أن منافذ بيع مادة الخبز التمويني أكثر من ذلك، وهذا ما يجعل التجار يفترشون مسافات تصل إلى كيلومتر كامل أمام هذه الأفران، فكيف يغطي مديرو هذه الأفران تلك المخالفات؟، واضعاً هذه التساؤلات برسم المعنيين، وخاصة أن هذه الظاهرة على مسافة قريبة جداً من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومن المفروض أن تتم مراقبتها بشكل أكبر.

واقترح الأزعط أن تخصص وزارة التجارة الداخلية أكشاكاً ومنافذ للبيع لهؤلاء الأشخاص الذين يبيعون الخبز المدعوم، وذلك لكون الكثير منهم يعتبرون من الفئات الأكثر هشاشة بالمجتمع والذين يحتاجون إلى مصادر دخل إضافية لإعانة أسرهم، مع تحديد الأسعار، وبذلك يستفيد المواطن والتاجر والحكومة في آن واحد.

وأكد نائب رئيس الجمعية أن الشريحة الأكثر تضرراً من الاتجار بمادة الخبز التمويني، هي الموظف غير القادر على الانتظار في طوابير الأفران لمدة ٤ ساعات ريثما يحصل على مخصصاته من الخبز، فيضطر للشراء من الباعة أمام الأفران، على اعتبار أن الخبز الذين يبيعه المعتمدون سيئ الجودة ولا يصلح للاستهلاك في كثير من الأحيان، مؤكداً أن هذه الظاهرة تشير إلى أن الأفران لديها طاقة إنتاجية لكن ينقصها الإدارة الحكيمة.